

تفسير البحر المحيط

@ 123 @ .

لما ذكر أن الممتعين في الدنيا يحضرون إلى النار ، ذكر شيئاً من أحوال يوم القيامة ،
أي واذكر حالهم يوم يناديهم الله ، ونداؤه إليهم يحتمل أن يكون بواسطة وبغير واسطة ؛
{ فَيَقُولُ أَيُّكُمْ شُرَكَاءِي } ؟ أي على زعمكم ، وهذا الاستفهام على جهة التوبيخ
والتقريع ؛ والشركاء هم من عبده من دون الله ، من ملك ، أو جن ، أو إنس ، أو كوكب ، أو
صنم ، أو غير ذلك . ومفعولاً { تَزْعُمُونَ } محذوفان ، أحدهما العائد على الموصول ،
والتقدير : تزعمونهم شركاء . ولما كان هذا السؤال مسكناً لهم ، إذ تلك الشركاء التي
عمدوها مفقودون ، هم أوجدوا هم في الآخرة حادوا عن الجواب إلى كلام لا يجدي . .
{ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ الْقَوْلَ } : أي الشياطين ، وأئمة الكفر ورؤوسه
؛ وحق : أي وجب عليهم القول ، أي مقتضاه ، وهو قوله : { لَآ مَلَأْنَا } جَهَنَّمَ مِنْ
الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ } . و { هَؤُلَاءِ } : مبتدأ ، و { الَّذِينَ }
أَعْوَيْنَا } : هم صفة ، و { أَعْوَيْنَاهُمْ كَمَا عَوَيْنَا } : الخبر ، و { كَمَا
عَوَيْنَا } : صفة لمطاوع أعويناهم ، أي فغوا كما غوينا ، أي تسبنا لهم في الغي
فقبلوا منا . وهذا الإعراب قاله الزمخشري . وقال أبو علي : ولا يجوز هذا الوجه ، لأنه
ليس في الخبر زيادة على ما في صفة المبتدأ . قال : فإن قلت : قد وصلت بقوله : { كَمَا
عَوَيْنَا } ، وفيه زيادة . قيل : الزيادة بالظرف لا تصيره أصلاً في الجملة ، لأن الظروف
صلت ، وقال هو : { الَّذِينَ أَعْوَيْنَا } هو الخبر ، و { أَعْوَيْنَاهُمْ } : مستأنف
 . وقال غير أبي علي : لا يمتنع الوجه الأول ، لأن الفضلات في بعض المواضع تلزم ، كقولك :
زيد عمرو قائم في داره . انتهى . والمعنى : هؤلاء أتباعنا آثروا الكفر على الإيمان ، كما
آثرناه نحن ، ونحن كنا السبب في كفرهم ، فقبلوا منا . وقرأ أبان ، عن عاصم وبعض
الشاميين : كما غوينا ، بكسر الواو . قال ابن خالويه : وليس ذلك مختاراً ، لأن كلام
العرب : غويت من الضلالة ، وغويت من البشم . ثم قالوا : { تَدِيرُنَا } { لَدَيْكَ } ،
منهم ما كانوا يعبدوننا ، إنما عبدوا غيرنا ، و { إِيَّانَا } : مفعول { يَعْبُدُونَ }
 ، لما تقدّم الفصل ، وانفصاله لكون يعبدون فاصلة ، ولو اتصل ، ثم لم يكن فاصلة . وقال
الزمخشري : إنما كانوا يعبدون أهواءهم ويطيعون شهواتهم ؛ وإخلاء الجملتين من العاطف ،
لكونهما مقرونين لمعنى الجملة الأولى . انتهى . .
{ وَقِيلَ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ } : لما سئلوا ابن شركاءكم وأجابوا بغير جواب ،

سئلوا ثانياً فقيل : ادعوا شركاءكم ، وأضاف الشركاء إليهم ، أي الذين جعلتموهم شركاء
□ . وقوله : { ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ } ، على سبيل التهكم بهم ، لأنه يعلم أنه لا فائدة
في دعائهم ، { فَدَعَوْهُم } ، هذا لسخافة عقولهم في ذلك الموطن أيضاً ، إذ لم يعلموا
أن من كان موجوداً منهم في ذلك الموطن لا يجيبهم ، والضمير في { وَرَأَوْا } . قال
الضحاك ومقاتل : هو للتابع والمتبوع ، وجواب لو محذوف ، والظاهر أن يقدر مما يدل عليه
مما يليه ، أي لو كانوا مؤمنين في الدنيا ، ما رأوا العذاب في الآخرة . وقيل : التقدير
: لو كانوا مهتدين بوجه من وجوه الحيل ، لدفعوا به العذاب . وقيل : لعلموا أن العذاب
حق . وقيل : لتحيروا عند رؤيته من فظاعته ، وإن لم يعذبوا به ، وقيل : ما كانوا في
الدنيا عابدين الأصنام . وقال أبو عبد الله الرازي : وعندي أن الجواب غير محذوف ، وفي
تقريره وجوه : أحدها : أن □ إذا خاطبهم بقوله : { ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ } ، اشتد
خوفهم ولحقهم شيء بحيث لا يبصرون شيئاً ، لا جرم ما رأوا العذاب . وثانيها : لما ذكر
الشركاء ، وهي الأصنام ، وأنهم لا يجيبون الذين دعوهم ، قال في حقهم : { وَرَأَوْا
الْعَذَابَ } ، لو كانوا من الأحياء المهتدين ، ولكنها ليست كذلك ، ولا جرم ما رأوا
العذاب . والضمير في رأوا ، وإن كان للعقلاء ، فقد قال : ودعوهم وهم للعقلاء . انتهى ،
وفيه بعض تلخيص . وقد أثنى على هذا الذي اختاره ، وليس بشيء ، لأنه بناه على أن الضمير